

## تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية

دراسة ميدانية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية<sup>1</sup>

الباحث حسين علي جواد

أ.م.د. عقيل حمزة حبيب الحسناوي

المستخلص

تهدف الدراسة الى تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال تحليل التقارير المالية لسنة 2015. وتكونت عينة البحث من (58) شركة مدرجة في السوق النظامي، وبنسبة (82%) من مجتمع الدراسة. ولغرض تقييم مستوى الإفصاح الاختياري فقد تم تصميم مقياس يتكون (110) فقرة افصاح اختيارية صممت من خلال الاستفادة من مقاييس الدراسات السابقة اضافة الى اي معلومة اختيارية يمكن ادراجها. و اظهرت النتائج ان متوسط نسبة الإفصاح عن المعلومات الاختياري (31.6%) وهي نسبة ضعيفة، كما بينت وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات الإفصاح الاختياري لقطاعات الاعمال، و فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات الإفصاح الاختياري لطبيعة المعلومات المفصح عنها، في حين لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات الإفصاح الاختياري لشركات القطاع الخاص و المختلط . وقد اوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح الاختياري لما له من اهمية في تعريف الشركة بشكل اوسع، وتحقيق تماثل المعلومات، وجذب المستثمرين. و العمل على تحويل ما يمكن من معلومات الإفصاح الاختياري خصوصاً المعلومات المستقبلية، ليكون الإفصاح عنها الزامياً حسب القوانين و التشريعات.

### Abstract

This study aims to assess the voluntary disclosure level in a sample of companies listed in the Iraq stock market by analyzing the annual reports for the year ended on 31 Dec. 2015. The sample consists of 58 companies listed in systematic market, which represents 82% of the total population. In order to assess the level of voluntary disclosure we design an index consists of 110 items, it has been designed by utilizing the disclosure measures of the previous studies in addition to any information that can used in the measurement. The results showed that the average percentage of voluntary disclosure is (31.6%), and it's a weak one, also appeared Statistically significant differences between the averages of voluntary disclosure of business sectors, even between the nature of the information that disclosed about it, but there are no any Statistically significant differences between the private and mixed sectors. The study recommended that necessity should be increase the attention to voluntary disclosure, because it's important to give a wide idea about the company, and get a similar information, and Attracting investors. And working on whatever voluntary information can be changed to mandatory specially the footer information to be mandatory according to the rules and regulations.

<sup>1</sup> بحث مستل من رسالة ماجستير للباحث حسين علي جواد / قسم المحاسبة / كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة القادسية

## المقدمة

تعتبر التقارير المالية الأساس المعتمد لتقييم أداء الشركات، إذ يعتمد عليها المستخدمون بشكل كبير لغرض اتخاذ القرارات المختلفة، ولأهميتها تم إصدار العديد من المعايير الدولية والمحلية لغرض تنظيم وتوجيه أعداد التقارير المالية من حيث الشكل والمحتوى، و زاد هذا الاهتمام بعد انهيار بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية مما تسبب بأزمات مالية كبيرة لشركات التأمين و المساهمين مما اثر ايضا على الوضع الاقتصادي بشكل عام. ان المعلومات المحاسبية هي من اهم ما تتضمنه التقارير المالية، إذ غالباً ما يعتمد عليها بشكل كبير في اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار ومنح القروض وغيرها من القرارات المهمة. وتتضمن التقارير المالية معلومات تقوم الشركات بالإفصاح عنها بشكل اختياري مثل الإفصاح عن معلومات تخص الأنشطة البيئية والاجتماعية وكذلك ارفاق القوائم بمجموعة من النسب والمؤشرات المالية خاصة بأداء الشركة المالي، وأشارت العديد من الدراسات الى اهمية الإفصاح الاختياري في تعريف الشركة للمستخدمين بشكل اوضح، وارتباطه بكلفة رأس المال واداء الشركة بشكل وثيق. ويختلف مستوى ونوعية الإفصاح الاختياري من بيئة الى اخرى وذلك تبعاً لحجم الشركات وطبيعة التشريعات والقوانين السائدة في البيئة وكذلك مدى اهتمام الشركات بهذا النوع من الإفصاح والدوافع التي تؤدي الى الإفصاح عن المعلومات الاختيارية. وقد اهتمت العديد من الدراسات العربية والاجنبية بدراسة الإفصاح الاختياري في بيئاتها المحلية، في حين ركزت الدراسات العراقية على الإفصاح بشكل عام من ناحية مدى تطابقه مع المعايير الدولية، واجراء مقارنات بين القاعدة المحاسبية رقم (6) الخاصة بالإفصاح في التقارير المالية وتلك المعايير. ان قلة الاهتمام بهذا الجانب كان من اهم اسباب البحث في الإفصاح الاختياري، فإن دراسة خصائص البيئة المحلية يعطي فهم اوسع عنها ويحصر مشاكلها قدر الامكان.

## المبحث الأول - منهجية البحث والدراسات السابقة

### أولاً: منهجية البحث

تتضمن منهجية البحث المحاور الآتية:

### مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

1. ما هو مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات العراقية المساهمة؟
2. اي من قطاعات الاعمال أكثر اهتماماً بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية؟
3. ما هي طبيعة المعلومات الاختياري التي تصح عنها الشركات؟
4. ما مدى اهتمام شركات القطاع العام بالإفصاح الاختياري مقارنة بشركات القطاع المختلط؟

### أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية الإفصاح بشكل عام والإفصاح الاختياري بشكل خاص حيث أكد العديد من الباحثين على تأثير الإفصاح الاختياري في كلفة رأس المال وعلى قرارات الاستثمار ومساهمته بتعريف الشركة بشكل اوضح وكذلك تحقيق تماثل المعلومات بين المستخدمين الداخليين والخارجيين. ان ما يعطي



اهمية للبحث هو دراسة البيئة العراقية من هذا الجانب والتعرف على خصائصها بشكل اوضح، خصوصاً في ظل قلة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع على حد علم الباحث.

### أهداف البحث

تهدف الدراسة الى:

1. تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. التعرف على القطاعات الأكثر افصاحاً عن المعلومات الاختيارية.
3. التعرف على طبيعة المعلومات الاختيارية الأكثر افصاحاً.
4. التعرف على قطاع الملكية الأكثر افصاحاً عن المعلومات الاختيارية.

### فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

- الفرضية الاولى: يوجد افصاح عن المعلومات الاختيارية في التقارير المالية للشركات العراقية المساهمة.
- الفرضية الثانية: هنالك فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الإفصاح الاختياري في شركات العينة تبعاً لقطاع الاعمال الذي تعمل فيه.
- الفرضية الثالثة: هنالك فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الإفصاح الاختياري في شركات العينة تبعاً لطبيعة الإفصاح.
- الفرضية الرابعة: هنالك فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الإفصاح الاختياري في شركات العينة تبعاً لنوع الملكية (خاص، مختلط).

### ثانياً: الدراسات السابقة

#### 1. دراسة الغبان وياسين: 2007

#### "الإفصاح عن الاستثمارات في الموارد البشرية في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية العراقية"

هدفت هذه الدراسة الى صياغة نموذج للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات في الموارد البشرية، و كيفية الإفصاح عنها في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية. و قد قام الباحث بإعداد النموذج على اساس الموازنة بين تكاليف الإفصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية و المنافع المتوقعة منه، و تصميمه بالشكل الذي يمكن المدقق التحقق من المعلومات الخاصة بالموارد البشرية، و يتكون النموذج من ثلاث مراحل، اذا تهتم المرحلة الاولى بحصر كافة التكاليف الخاصة بالموارد البشرية، و تتضمن المرحلة الثانية اعداد كشف يفصح عن الاستثمار في الموارد البشرية يتضمن كافة التغيرات التي طرأت عليها خلال السنة، و تركز المرحلة الثالثة على الإفصاح عن تكاليف الاستثمار التي تم الاستفادة منها خلال السنة. و توصل الباحث الى ان الإفصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية يعود بمنافع خارجية و داخلية على الشركة، كما ان الإفصاح عنها يعتبر احد الاتجاهات الحديثة في المحاسبة. و قد اوصى الباحث بضرورة زيادة الاهتمام بالمعلومات المالية الخاصة بالموارد البشرية و الإفصاح عنها، و اضاء صفة الالتزام على الإفصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية.

## 2. دراسة محمود: 2007

"إجراءات القياس و الإفصاح المحاسبي الدولية عن الملكية الفكرية و مدى امكانية تطبيقها في البيئة العراقية"

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الملكية الفكرية\* و توضيحها و إزالة الغموض عنها، كما تهدف الى توضيح المشاكل المتعلقة بقياسها و الإفصاح عنها، و صياغة نموذج للمحاسبة عن الملكية الفكرية. و تمثلت عينة الدراسة بشركتين من القطاع الاشتراكي و شركتين من القطاع المختلط، بالإضافة الى استطلاع آراء الاساتذة الأكاديميون و المحاسبون القانونيون. و استنتج الباحث وجود قصور في النظام المحاسبي من جانب القياس و الإفصاح عن الملكية الفكرية، و عدم وجود مقياس موضوعي لقياسها خصوصاً في بيئة الشركات العراقية، اذ ان اغلب موجودات الشركة من الملكية الفكرية تمثلت بالاسم التجاري و العلامة التجارية و براءة الاختراع التي يصعب قياسها . وقد اوصى الباحث بضرورة انشاء معيار عراقي يصف كيفية القياس و الفصاح عن الملكية الفكرية و تضمينها في التقرير المالية، واصفاً عدم الإفصاح عنها بالنقص الجوهرى.

## 3. دراسة الدباغ و ابراهيم: 2014

"دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية و مدى تأثيره بتطبيق آليات الحوكمة"

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على الجانب النظري للإفصاح الاختياري، و عن طبيعة آليات حوكمة الشركات، و قياس مستوى الإفصاح الاختياري في المصارف العراقية، و التعرف على مدى تأثيره بآليات حوكمة الشركات. و قد اعتمد الباحث على 10 مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كعينة للبحث، وذلك من خلال دراسة التقارير المالية لسنة 2011. و لغرض قياس مستوى الإفصاح الاختياري قام الباحث بتصميم نموذج يحتوي على 67 معلومة استناداً الى الدراسات السابقة و التراكم المعرفي. ان اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هي ان متوسط الإفصاح الاختياري بلغ 32,5% طبقاً لنموذج الدراسة و هي نسبة ضعيفة ، كما ان نسبة التزام الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية بلغت 78%. و اوصى الباحث بضرورة عقد الندوات و اللقاءات لزيادة المعرفة في موضوع الإفصاح الاختياري، و بيان اهميته في جذب المستثمرين. كما اوصى الباحث بضرورة تطبيق آليات حوكمة الشركات في المصارف العراقية.

## 4. دراسة مارق: 2007

"قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية و نوعية البنود الاختيارية التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات السعودية المساهمة من خلال دراسة القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات لسنة 2005، و اعتمد الباحث على نموذج لبنود اختيارية تم اعتماده في اختبار مستوى الإفصاح في الشركات الأمريكية و الأوروبية والذي يحتوي على 60 عنصر من عناصر الإفصاح الاختياري. و توصل الباحث إلى وجود اختلافات في كمية و نوعية الإفصاح عن المعلومات الاختيارية بين الشركات عينة البحث، و على الرغم من هذا الاختلاف

فأنه يوجد ظاهرة إيجابية مشتركة بين تلك الشركات و التي تتمثل باهتمامها بالإفصاح الاختياري و الذي ينصب على تحسين قدرة اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية، و يظهر هذا الاهتمام من خلال قيام تلك الشركات بالإفصاح عن معلومات إدارية و مالية إضافية زيادة على المعلومات التي نصت الأنظمة و القوانين المحلية. و على ضوء ما توصل له الباحث فقد أوصى بضرورة اهتمام هيئة سوق المال و المحاسبين السعوديين بالإفصاح الاختياري، وكذلك الاعتماد على نموذج الدراسة في تقييم مستوى الإفصاح الاختياري للشركات السعودية المساهمة، و اقترح الباحث أيضاً إعطاء حوافز للمدراء لغرض تشجيعهم على الإفصاح عن المعلومات الاختيارية و التأكيد على إن منافع الإفصاح الاختياري تفوق تكاليفه.

#### 5. دراسة زيود و آخرون: 2011

"مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية لمنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التباين بين التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من ناحية الإفصاح عن البنود الاختيارية، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج للإفصاح الاختياري كان قد استحدث واعتمد من قبل Chau & Gray في دراسة الشركات السنغافورية و الشركات الموجودة في هونج كونج. إن أهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث إن هناك اختلاف في حجم و نوعية البنود الاختيارية المفصوح عنها في الشركات عينة البحث و يعزو الباحث سبب ذلك إلى عوامل عدة منها حجم الشركة، تكاليف الإفصاح عن البنود الاختيارية، حجم السوق، الأنظمة و القوانين السائرة في بيئة تلك الشركات و غيرها. كما اتضح وجود اهتمام من قبل الشركات بالإفصاح عن البنود الاختيارية و يعتبر هذا الأمر عاملاً إيجابياً يبين اهتمام الشركات بعملية الإفصاح و تزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات إضافية عن الشركة. وقد أوصى الباحث بضرورة اهتمام الباحثين بموضوع الإفصاح الاختياري و زيادات الدراسات في هذه الموضوع لمعرفة أقره على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر عليه.

#### 6. دراسة الشلاحي: 2012

" تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت" رسالة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية كأحد عناصر الإفصاح الاختياري وذلك من خلال دراسة التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، و هدفت كذلك للتعرف على مدى اختلاف مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية بين تلك الشركات وفقاً لمستوى الربحية المرتفعة أو المنخفضة. و من خلال قيام الباحث بتحليل التقارير المالية للشركات عينة البحث توصل إلى عدم قيام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية، و كذلك عدم وجود اختلاف في مستوى الإفصاح المتعلق بالموارد البشرية بين الشركات عينة



البحث. و قد أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الإفصاح الاختياري بين الشركات الكويتية من خلال إيضاح المنافع الاقتصادية المترتبة عليه مثل زيادة الربحية.  
الدراسات الأجنبية

(1) دراسة Hossain and others: 2004

"The Nature of Voluntary Disclosures on Human Resource in the Annual Reports of Bangladeshi Companies"

"طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير السنوية لشركات بنجلاديش"

تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير السنوية للشركات البنجلالية المساهمة لسنة 2002، و ركز الباحث على المعلومات التي تم الإفصاح عنها خارج القوائم المالية مثل خطاب رئيس مجلس ادارة الشركة، و قام الباحث بتصميم استبانة موجهة الى المستثمرين لمعرفة آرائهم حول اهمية الإفصاح عن معلومات تخص الموارد البشرية و مدى تأثيرها على قراراتهم الاستثمارية. و توصل الباحث الى وجود افصاح عن معلومات تخص الموارد البشرية على الرغم من عدم وجود تشريعات أو قوانين تجبر الشركات على القيام بذلك، و هذا يفسر شعور تلك الشركات بأهمية الإفصاح عن الموارد البشرية، و انهم يفعلون ذلك من وعيهم بأهمية الامر، اذ من الممكن ان يمثل هذا الإفصاح آلية اكثر فاعلية لتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين، و هذا ما أكده المستثمرين من خلال الاجابة على أسئلة الاستبانة، حيث اظهرت النتائج ان 100% من المستجوبين يؤكدون على ضرورة الإفصاح عن معلومات تخص الموارد البشرية للشركات.

(2) دراسة lan et al, 2012

"Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market"

"محددات وخصائص الإفصاح الاختياري في سوق الاسهم الصينية"

يقدم هذا البحث تحليلاً لمحددات و خصائص الإفصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق شنغهاي و شنتشن للأوراق المالية، و ذلك على اساس المعلومات الواردة في التقارير المالية لسنة 2006 للشركات الصينية المدرجة في السوقين، اذ بلغ عدد الشركات التي اعتمدها الباحث كعينة 1066 شركة و التي تمثل 80% م اجمالي الشركات. و من خلال الاعتماد على نموذج للإفصاح الاختياري يحتوي على 119 عنصر، توصل الباحث الى انخفاض مستوى الإفصاح الاختياري في عينة من الشركات التي يسيطر عليها القطاع الخاص نسبياً للإفصاح الذي يزيد في شركات القطاع الحكومي، و ان الإفصاح الاختياري يرتبط ارتباطاً موجباً مع حجم الشركة و الرفاعة المالية و العائد على حقوق الملكية و انه يؤثر بشكل كبير في كلفة رأس المال، اذ يؤدي الى انخفاض كلفته.

(3) دراسة Barac et al., 2013

"The Determinants of Voluntary Disclosure in Croatia"

"محددات الإفصاح الاختياري في كرواتيا"

تهدف هذه الدراسة الى تحليل خصائص الشركات الكرواتية التي تقدم افصاحاً شاملاً، و تحديد العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري و ذلك من خلال دراسة القوائم المالية المنشورة للشركات الكرواتية لسنة 2012، حيث كانت عينة البحث 130 شركة كبيرة و متوسطة الحجم. و قام الباحث بتصميم نموذج للإفصاح الاختياري يحتوي على 38 عنصر قابلة للإفصاح نسبة للبيئة الكرواتية. و قد توصل الباحث الى وجود ندرة في الإفصاح عن المعلومات الاختيارية في الشركات الكرواتية، اذ تشير النتائج الى أن متوسط افصاح الشركات هو 11 عنصر من أصل 38 عنصر و تصنف ثلثي الشركات على انها " تفصح عن اقل من المتوسط "، و ان هناك شركات وصلت الى ادنى مستوى من الإفصاح بواقع 6 عناصر و ان الرقم الشائع للإفصاح كان 9 عناصر. و أظهرت النتائج وجود علاقة مؤثرة بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح الاختياري في حين ان الربحية و هيكل الملكية لا يؤثر بشكل كبير. و قد اوصى الباحث بضرورة تبني الشركات الكرواتية ممارسات و متطلبات السوق العالمي حتى تستطيع الولوج اليها و يجب على السلطات التنظيمية ان تشجع الشركات على الإفصاح عن المعلومات الطوعية.

### المبحث الثاني: مفهوم الإفصاح الاختياري وقياسه

#### مفهوم الإفصاح الاختياري

و ضح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في تقريره المنشور في 29 من كانون الثاني لسنة 2000، و ضح مفهوم الإفصاح الاختياري بشكل غير محدد تماماً من خلال ذكر ان الشركات تستطيع الإفصاح بشكل اختياري عن المزيد من المعلومات المتاحة بحسب اهميتها لمستخدمي التقارير المالية، كالإفصاح عن عوامل تحقيق النجاح المالي للشركة، و الاهداف و الاستراتيجيات الماضية و المستقبلية، و تحديد المقاييس التي تقييم مدى تنفيذ الخطط، كما اصدر المجلس تقريراً في سنة 2001 اوضح في شكل محدد تعريفاً للإفصاح الاختياري، اذ عرفه بأنه اي معلومات توفر من قبل إدارة الشركة بشكل يتجاوز متطلبات الإفصاح في المبادئ و التعليمات و القواعد مثل مبادئ المحاسبة المالية و قواعد لجنة الاوراق المالية و تعليمات البورصة، كما عرفه (عفيفي، 2008) انه يمثل خيارات حرة امام إدارة الشركة لتوفير معلومات مالية و غير مالية في التقارير المالية السنوية، اذا تحدد الشركة مدى ملائمة المعلومة لمتخذي القرار، لغرض الإفصاح عنها، كما عرف (Kumar, Wilder, & Stocks, 2008) الإفصاح الاختياري على انه المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل يفوق المحتوى المطلوب في القوائم المالية، و يوسع هذا التعريف المعلومات التي يمكن ان يطلق عليها اختيارية كونه حصر المعلومات الاجبارية بالقوام المالية فقط، و عرف (دحود و حمادة، 2014) الإفصاح الاختياري بانه توفير معلومات مالية و غير مالية عن الوحدة بشكل يفوق المتطلبات التنظيمية و القانونية، اتفقت معظم التعاريف على ان الإفصاح الاختياري هو المعلومات التي تتجاوز متطلبات الإفصاح الاجباري، و مع ذلك لا توجد خصائص محدد لطبيعة المعلومة الاختيارية.

#### الإفصاح الاختياري والإفصاح الاجباري

ان ابرز ما يميز الإفصاح الاجباري عن الاختياري هو ان الاول يتم وفقاً للقوانين و الانظمة و التعليمات و ان مخالفته تعتبر تجاوز قد يُواجه بالعقوبات، كالتشطب من السوق، كما يؤثر على رأي مدقق



الحسابات بالشكل الذي قد يجعله سلبي، اما الإفصاح الاختياري فإنه يتجاوز المتطلبات القانونية، و يكون بشكل طوعي، وبدافع معين من قبل الشركة. و ذكر (Jullobo & Sartmool, 2015) في دراسته ان الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاضافية هو لإيضاح ما تم الإفصاح عنه بشكل اجباري. ان كلا الإفصاح الاختياري و الالزامي هي وسائل فعالة لنشر المعلومات للمساهمين، في حين ان الإفصاح الاجباري يعتبر هو الطلب الاساسي في السوق لغرض قراءة التقارير المالية (Liu, et al., 2009). كما اشار (Chen et al, 2003) الى ان المستثمرين و الدائنين يتخذون قراراتهم بناءً على المعلومات المنشورة في التقرير المالي و غير المالي و حتى التقارير الاقتصادية المختلفة التي تنشرها الشركة، اشارتاً منه الى الإفصاح الاختياري. ان اللوائح و القوانين الخاصة بالإفصاح الالزامي لا تلبي احتياجات المستخدمين بشكل كافٍ (Graham et al., 2005)، لان معظم القوانين و اللوائح توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات (Al-Razeen & Karbhari, 2004)، في حين قد يحتاج المستخدمين الى معلومات تفوق الحد الأدنى الذي يجب توفيره، لذلك يتم سد هذه الثغرات عن طريق الإفصاح الاختياري (Graham et al., 2005).

#### قياس الإفصاح الاختياري

تناولت العديد من الدراسات كيفية قياس مستوى الإفصاح الاختياري، و اتفقت اغلب هذه الدراسات على اعتماد نماذج تحتوي على عدد من المعلومات الاختيارية، كنموذج (Barac et al., 2012) الذي يحتوي على (38) معلومة قابلة للإفصاح بشكل اختياري في الشركات الكرواوية، و موزعة على ستة محاور رئيسية تعطي نظرة عامة عن الشركة، و معلومات تصف الإدارة و اصحاب المصالح، بالإضافة الى المعلومات المالية، كما اشتمل أنموذج (Nanda et al., 2007) على جوانب الإفصاح الاختياري المالي، كمؤشرات الاداء المالي و توقعات الشركة للأداء المستقبلي، وكذلك معلومات عن العاملين في الشركة، و المعلومات المستقبلية، اذ يحتوي الأنموذج على 24 معلومة، مقسمة على اربعة محاور رئيسية، و تحصل كل شركة على عدد من النقاط مقابل الإفصاح عن المعلومات الواردة بالنموذج، كما اعتمد (Lan et al., 2012) على مقياس (0,1) لقياس مستوى الإفصاح الاختياري من خلال اعطاء (1) مقابل المعلومة التي يتم الإفصاح عنها، و (0) مقابل المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها، كما اضاف (Hmammi & Hossian, 2009) مقياساً أكبر من الصفر و اقل من الواحد كمؤشر للبنود التي تحتمل الإفصاح بشكل جزئي او كلي.

وتفاوتت هذه النماذج فيما بينها من حيث طبيعة المعلومات التي تم اعتمادها لقياس مستوى الإفصاح الاختياري، اذ ركز البعض منها على المعلومات التي تصف الوحدة بشكل عام، كمعلومات الموظفين، و معلومات عن تاريخ الوحدة و أعضاء مجلس الإدارة، في حين ركز البعض الآخر على المعلومات المالية الاختيارية كالنسب المالية، و البيانات المالية التاريخية و المستقبلية. و اختلفت ايضاً من حيث توجيه المقياس نحو قطاع المصارف فقط، او توجيهه نحو كل القطاعات باستثناء المصارف، اذا نشأ هذا الاختلاف بسبب صعوبة مقارنة التقارير المالية الخاصة بالمصارف مع التقارير المالية لبقية القطاعات، لذلك تم صياغة بعض النماذج بالشكل الذي يتناسب مع التقارير المالية للمصارف فقط كنموذج (الدباغ و

ابراهيم، 2014). ان الاختلاف بين هذه النماذج يرجع الى طبيعة الاسواق المالية في البيئة المحلية لكل دراسة، من حيث مستوى تعامل كل سوق مع الاسواق الخارجية، و مستوى النشاط، و طبيعة الانظمة و القوانين التي تحكم عملية الإفصاح، اذا ما هو اختياري في بلد معين قد يكون اجباري في بلد آخر. و لغرض اعداد نموذج لغرض قياس مستوى الإفصاح الاختياري سيتم الاعتماد على ما تقدم من دراسات بالضافة الى دراسة ( Binh, 2012 )، (Alfaraih & Alanezi, 2011)، مع الاخذ بنظر الاعتبار استبعاد المعلومات التي قد تكون اجبارية بالنسبة للبيئة العراقية.

#### مقياس البحث

بعد ان استعرضنا نماذج قياس الإفصاح الاختياري في مختلف الدراسات، تمت صياغة مقياس للإفصاح الاختياري بالاستفادة من بعض المعلومات التي وردت في تلك النماذج، بالإضافة الى اي معلومات اختيارية او ملاحظات يمكن ادراجها في المقياس. و من الجدير بالذكر انه لا يمكن الاستفادة من جميع المعلومات التي وردت في تلك النماذج، بسبب اختلاف الانظمة و القوانين التي قد تجعل اي معلومة اختيارية في بلداً معين اجبارية في بلداً آخر، لذا فإن اي معلومة وردت في المقياس تم مقارنتها بال قاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) الخاصة بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية للشركات، و القاعدة المحاسبية رقم (10) الخاصة بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية للمصارف لغرض التأكد من كونها اختيارية. فضلاً عن ذلك، و احتوى المقياس بشكل اولي على (137) معلومة موزعة على خمسة محاور رئيسية، و بعد مراجعة الانموذج الاول تم استبعاد (27) معلومة كونها اجبارية حسب القاعدة المحاسبية رقم (6)، و القاعدة المحاسبية رقم (10)، و بالتالي اصبح عدد المعلومات الواردة في الانموذج هي (110) فقط، و لغرض تقادي استبعاد قطاع المصارف و التأمين من البحث فقد تم مراعات تصميم الانموذج بالشكل الذي يمكن من خلاله قياس الإفصاح الاختياري لجميع القطاعات بما فيها قطاع المصارف و التأمين، اذا استبعدت بعض الدراسات هاذين القطاعين بسبب صعوبة مقارنة التقارير المالية الخاصة بهما مع التقارير المالية لبقية القطاعات. وقد تضمن المقياس خمسة محاور هي:

#### المحور الاول: معلومات عامة.

يحتوي محور المعلومات العامة على (20) معلومة اختيارية، تشكل نسبة (18.2%) من اجمالي المعلومات الواردة في المقياس. ويتناول هذا المحور الامور العامة عن الشركة، كتاريخها وأهدافها واستراتيجياتها العامة، بالإضافة الى المعلومات التي تخص مجلس الإدارة والموظفين والهيكلة التنظيمي للوحدة. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (1) محور المعلومات العامة / مقياس الافصاح الاختياري

ت	الفقرة	ت	الفقرة
1	لمحة تاريخية موجزة	11	الرعاية الاجتماعية للموظفين
2	الرؤية والرسالة	12	وصف بيئة الاعمال الاقتصادية و السياسية
3	الاستراتيجيات والاهداف	13	معلومات عامة عن الاقتصاد
4	اجراءات تحقيق الاهداف والاستراتيجيات	14	نشر التقارير السنوية إلكترونياً
5	عدد اجتماعات مجلس الادارة	15	نشر تقارير فصلية الكترونية
6	تاريخ كل اجتماع لمجلس الادارة	16	صور اعضاء مجلس الادارة
7	معلومات عن لجنة التدقيق \ مراجعة الحسابات	17	وصف المنتجات \ الخدمات الرئيسية للشركة
8	أسماء الموظفين	18	معلومات عن طرق رقابة الجودة
9	معلومات عن دورات تدريب الموظفين	19	العنوان والبريد الالكتروني
10	سياسة التوظيف	20	الهيكل التنظيمي للوحدة

المحور الثاني: المعلومات المالية التاريخية.

يتضمن محور المعلومات المالية التاريخية على (24) فقرة، تشكل (21.8%) من اجمالي المعلومات الواردة في المقياس. ويتناول هذا المحور المعلومات المالية الاضافية التي تلخص بشكل أكثر وضع الشركة المالي في سنة التقرير ومقارنته مع السنة السابقة، من خلال المعلومات التي توضح مقدار التغير الذي حصل في اهم البنود المالية، كالتغير في المديون والدائنون والتغير في ايرادات ومصاريف النشاط الرئيسي للوحدة، والتعليق على الكشوفات المالية. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (2) محور المعلومات المالية المستقبلية / مقياس الافصاح الاختياري

ت	الفقرة	ت	الفقرة
21	التغير في الدائنون	33	التغير في المصاريف الاخرى
22	التغير في المدينون	34	التعليق على الكشوفات المالية
23	التغير في الموجودات	35	التغير في الاستثمارات
24	التغير في المطلوبات	36	التغير في ايراد الاستثمار
25	التغير في حقوق الملكية	37	الانجازات في سنة التقرير
26	التغير في رأس المال	38	التغير في الارباح
27	التغير في مخرجات النشاط الرئيسي	39	كلفة الاستثمار
28	التغير في ايرادات النشاط الرئيسي	40	كشف المصاريف التشغيلية
29	التغير في مصاريف العمليات الرئيسية	41	كشف القيمة المضافة
30	التغير في الرواتب و الاجور	42	خطط الوحدة
31	التغير في الضرائب و الرسوم	43	معلومات عن مدى انجاز الخطط
32	التغير في المصارف التحويلية	44	العقارات التي تملكها الوحدة

المحور الثالث: تحليل الاداء.

يحتوي محور تحليل الاداء المالي على (25) فقرة، تشكل نسبة (22.7%) من اجمالي المعلومات الواردة في المقياس. ويتناول هذا المحور المعلومات التي تحلل اداء الوحدة المالي خلال سنة التقرير، كاستخلاص النسب المالية من البيانات الواردة في التقرير، وتحديد الانحرافات في اهم البنود المالية كانحرافات الايرادات والمصاريف وتوضيح اسباب حدوثها. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (3) محور تحليل الاداء / مقياس الافصاح الاختياري

ت	الفقرة	ت	الفقرة
45	العائد على الاصول	58	النسب العامودية
46	العائد لكل سهم	59	النسب الافقية
47	العائد على حقوق الملكية	60	نسب التشغيل
48	معدل دوران الاصول	61	نسب كلف النشاط
49	انحراف ايرادات النشاط الرئيسي	62	نسب الربحية
50	انحراف مصاريف النشاط الرئيسي	63	نسبة الديون الى حقوق الملكية
51	انحراف المخرجات ( مبيعات \ خدمات )	64	نسبة المديونية
52	انحرافات الرواتب و الاجور	65	بيان توظيف الاموال
53	انحرافات مصروف المستلزمات السلعية	66	وصف الاداء الاستثماري
54	انحرافات مصروف المستلزمات الخدمية	67	تقييم الوحدة من اطراف خارجية
55	انحرافات الاندثار	68	عرض رسومات كمؤشرات للأداء
56	نسبة الاصول السائلة، المتداولة \ اجمالي الاصول	69	تحليل المركز المالي
57	نسبة الاصول المتداولة، السائلة \ اجمالي الودائع		

المحور الرابع: المعلومات المستقبلية.

يشمل محور المعلومات المستقبلية على (19) فقرة اختيارية، تشكل نسبة (17.3%) من اجمالي المعلومات في المقياس. اذ يتطرق هذا المحور الى المعلومات التي تخص خطط وتوقعات الشركة المستقبلية، كتوقعات الارباح والمخرجات الرئيسية، وتوقعات المصاريف والحصة السوقية والاسهم المتداولة، والمنتجات والخدمات الجديدة التي تسعى الشركة الى استحداثها. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (4) محور تحليل الاداء / مقياس الافصاح الاختياري

ت	الفقرة	ت	الفقرة
70	الحصة السوقية المتوقعة	80	خطط الوحدة المستقبلية
71	توقعات التدفق النقدي	81	توقعات الايرادات
72	التفقات الرأسمالية	82	اتجاه اسعار الاسهم
73	توقعات الارباح	83	اتجاه كمية الاسهم المتداولة
74	توقعات حجم المبيعات \ الخدمات	84	المنتجات \ الخدمات الجديدة
75	توقعات المخرجات الاخرى	85	توقعات مصروف العمليات الرئيسية
76	خطة توسيع المبيعات \ الخدمات	86	توقعات مصروف الرواتب والاجور
77	نفقات البحث والتطوير المتوقعة	87	توقعات مصروف الضرائب والرسوم
78	نفقات الدعاية والاعلان المتوقعة	88	توقعات مصروف المستلزمات الخدمية
79	ربحية السهم المتوقعة		

المحور الخامس: المعلومات الاخرى

يتضمن محور المعلومات الاخرى (22) فقرة اختيارية، تشكل (20%) من اجمالي المعلومات في المقياس. ويتناول هذا المحور معلومات غير مالية، كمعلومات عن مساهمات الوحدة في المجتمع والبيئة والحملات التي ترعاها الحكومة، ووصف لكبار المساهمين في الوحدة و تصنيفهم حسب عدد الاسهم و القطاع، و وصف للمخاطر قطاع العمل المحيطة بالشركة و بيئة الضبط و الرقابة الداخلية. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (5) محور تحليل الاداء / مقياس الافصاح الاختياري

الفقرة	ت	الفقرة	ت
مساهمة الوحدة في دعم الاقتصاد القومي	89	الفروع المتوقع فتحها	100
مساهمة الوحدة في المجتمع	90	الخدمات المقدمة للزبائن	101
المساهمة في حماية البيئة	91	معلومات عن الحوكمة المؤسسية	102
وصف شبكة التسوق المحلية والخارجية	92	قواعد وتعليمات الحوكمة المتبعة	103
تصنيف المساهمين حسب القطاع	93	ارصدة الوحدة لدى المصارف	104
تصنيف المساهمين حسب عدد الاسهم	94	وصف استخدام تكنولوجيا المعلومات	105
التبرعات للجمعيات الخيرية	95	أثر تقلبات العملة الاجنبية على الوحدة	106
دعم الحملات التي ترعاها الحكومة	96	معلومات عن لجنة ادارة المخاطر	107
المعوقات التي واجهتها الوحدة	97	السياسة المتبعة لمواجهة المخاطر	108
سبل حل المعوقات	98	وصف بيئة الضبط و الرقابة الداخلية	109
معلوما عن الاسهم المجانية	99	الصفات العامة للمخاطر المحيط ببيئة الاعمال	110

وعلى غرار الدراسات السابقة فقد تم اعتماد مقياس (0,1) لتحديد مستوى افصاح كل شركة عن المعلومات الاختياري الواردة في مقياس البحث، و بالتالي فان اي المعلومة تقصح عنها الشركة تحصل مقابلها على (1)، اما العكس فتحصل مقابلها على (0)، و على هذا الاساس سيتحصل كل تقرير لكل شركة على عدد من النقاط تمثل مستوى افصاحها عن المعلومات الاختيارية. ان أبرز ما يميز مقياس البحث عن مقاييس الدراسات الاخرى هو شموله لكل قطاعات الاعمال، واحتوائه على مختلف المعلومات القابلة للإفصاح من قبل اي وحدة، كما انه يحتوي على عدداً مناسباً من المعلومات التي تغطي اغلب أنشطة ومعاملات و مسؤوليات الوحدة.

المبحث الثالث: تقييم مستوى الإفصاح الاختياري للشركات العينة  
مجتمع الدراسة وعينته

تمثل مجتمع البحث بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و للسوق النظامي فقط، لغرض قياس مستوى الإفصاح الاختياري من خلال تحليل التقارير المالية لسنة 2015 للشركات عينة البحث، و قد اشتمل مجتمع البحث على جميع القطاعات في السوق النظامي ( اتصالات، الاستثمار المالي، التأمين، الخدمات سياحة و فنادق، مصارف، زراعة، صناعة ). وهدف البحث الى تحليل التقارير المالية لجميع الشركات في مجتمع البحث، ولكن لم تتوفر التقارير المالية لجميع الشركات في السوق النظامي، و بلغ عدد الشركات عينة البحث (58) شركة، من اصل (70) شركة مدرجة في السوق النظامي، و شكلت العينة (82%) من المجتمع الكلي.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الاولى (نتائج قياس الإفصاح الاختياري لشركات العينة)  
نصت الفرضية الاولى على الاتي:

يوجد افصاح عن المعلومات الاختيارية في التقارير المالية للشركات العراقية المساهمة



يشير التحليل الاحصائي لنتائج الإفصاح الاختياري لشركات العينة والمبين في الجدول (1) الى وجود افصاح عن المعلومات الاختيارية لجميع شركات العينة، حيث بلغ الحد الاعلى للإفصاح 70 نقطة والحد الأدنى له 11 نقطة. وعليه يمكن القول بقبول الفرضية الاولى للبحث.

جدول(6): الخصائص الاحصائية لعينة البحث

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Sample	58	11.00	70.00	34.8103	15.59628
Valid N (listwise)	58				

فضلاً عن ذلك، فان نتائج تحليل التقارير المالية للشركات عينة البحث، اشارت الى وجود ضعف في مستوى الإفصاح الاختياري، اذ بلغ متوسط فقرات المعلومات الاختيارية المفصح عنها (34.81)، وبمتوسط نسبة (31.6%)، وبانحراف معياري (15.59)، و حقق مصرف اشور اعلى مستوى افصاح و بواقع (70) نقطة من اصل (110)، و بنسبة (63.6%)، في حين حققت شركتي فنادق كربلاء من قطاع السياحة و الفنادق، و شركة الوثام من قطاع الاستثمار المالي ادنى مستوى افصاح و بواقع (11) نقطة، و التي تمثل نسبة (10%) من اجمالي المعلومات الواردة في النموذج. ويوضح الجدول الاتي نتائج الإفصاح الاختياري حسب الشركة تنازلياً:

جدول (7) مستوى الافصاح الاختياري لشركات القطاع المختلط

ت	اسم الشركة	القطاع	النقاط	ت	اسم الشركة	القطاع	النقاط
1	مصرف اشور	المصارف	70	30	شركة فندق بغداد	السياحة و الفنادق	34
2	المصرف المتحد للاستثمار	المصارف	68	31	الشركة العراقية للأعمال الهندسية	صناعة	32
3	مصرف بغداد	المصارف	68	32	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات	صناعة	32
4	المصرف العراقي الاسلامي	المصارف	65	33	شركة بغداد للمشروبات الغازية	صناعة	32
5	مصرف الشرق الاوسط	المصارف	62	34	اسيا سيل	اتصالات	31
6	المصرف الاهلي العراقي	المصارف	61	35	مصرف سومر	المصارف	31
7	مصرف المنصور	المصارف	57	36	مصرف دجلة و الفرات	المصارف	30
8	شركة الهلال الصناعية	صناعة	54	37	شركة الخليج للتأمين	التأمين	28
9	مصرف الخليج التجاري	المصارف	53	38	المصرف التجاري العراقي	المصارف	28
10	مصرف ايلاف الاسلامي	المصارف	52	39	الشركة العراقية للنقل البري	الخدمات	28
11	المصرف الوطني الاسلامي	المصارف	46	40	الشركة الاهلية للتأمين	التأمين	27
12	مصرف الاستثمار العراقي	المصارف	45	41	الشركة العراقية للسجاج	صناعة	27
13	مصرف بابل	المصارف	44	42	شركة انتاج الالبسة الجاهزة	صناعة	27
14	مصرف كوردستان الدولي	المصارف	44	43	شركة فنادق السدير	السياحة و الفنادق	26
15	شركة البادية للنقل العام	الخدمات	43	44	شركة المنصور للصناعات الدوائية	صناعة	21
16	شركة بغداد للنقل العام	الخدمات	43	45	شركة الامين للتأمين	التأمين	20
17	مصرف الائتمان العراقي	المصارف	42	46	شركة المعمورة للاستثمارات العقارية	الخدمات	19
18	الشركة العراقية لإنتاج البذور	زراعة	41	47	شركة دار السلام للتأمين	التأمين	18
19	الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية	السياحة و الفنادق	40	48	شركة الشرق الاوسط لإنتاج و تسويق الاسماك	زراعة	18
20	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	صناعة	40	49	الشركة الحديثة للإنتاج الحيواني	زراعة	17
21	مصرف الاتحاد	المصارف	39	50	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف	صناعة	17
22	الشركة العراقية لصناعة و تجارة الكارتون	صناعة	39	51	شركة الختام	اتصالات	16
23	شركة فندق المنصور	السياحة و الفنادق	38	52	شركة الزوراء	الاستثمار المالي	16
24	الشركة العراقية لصناعة و تسويق التمور	صناعة	36	53	الشركة الاهلية للإنتاج الزراعي	زراعة	16
25	شركة فندق بابل	السياحة و الفنادق	35	54	شركة مدينة العاب الكرخ	الخدمات	15
26	شركة فندق عشتار السياحي	السياحة و الفنادق	35	55	شركة الخياطة الحديثة	صناعة	14
27	مصرف الموصل	المصارف	35	56	شركة النخبة للمقاولات العامة	الخدمات	12
28	الشركة العراقية لإنتاج و تسويق اللحوم	زراعة	35	57	شركة الونام	الاستثمار المالي	11
29	الشركة العراقية لإنتاج و تسويق المنتجات الزراعية	زراعة	35	58	شركة فنادق كربلاء	السياحة و الفنادق	11

وحسب النتائج اعلاه فقد حققت (51) شركة نسبة اقل من المتوسط، اي من (11) الى (34) ، و يشكل هذا العدد من الشركات نسبة (87.9%) من عينة الدراسة و (72.8%) من المجتمع و هي نسبة كبيرة تؤشر الى ضعف الاهتمام بالإفصاح الاختياري، و الاكتفاء بتوفير متطلبات الإفصاح الاجبارية في التقارير المالية. وحققت (7) شركات فقط نسبة افصاح أكبر او يساوي المتوسط، اي (50%) فأكثر. نتائج اختبار الفرضية الثانية (نتائج قياس الإفصاح الاختياري حسب قطاع الاعمال)

تتص الفرضية الثانية على الاتي:

هنالك فروق ذات دلالة احصائيا بين متوسطات الافصاح الاختياري في شركات العينة تبعا لقطاع الاعمال الذي تعمل فيه

لاختبار هذه الفرضية تم اعتماد اختبار One way Anova لاختبار الفرق بين متوسطات القطاعات الصناعية لشركات العينة. وهذا الاختبار يستخدم لاختبار الفرق بين متوسطات اكثر من مجموعتين، ويتم قبول الفرضية فيه عندما تكون قيمة F المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية. والجدول الاتي يبين نتائج اختبار One way Anova لشركات العينة:

جدول (8): نتائج اختبار التباين للفرضية الثانية

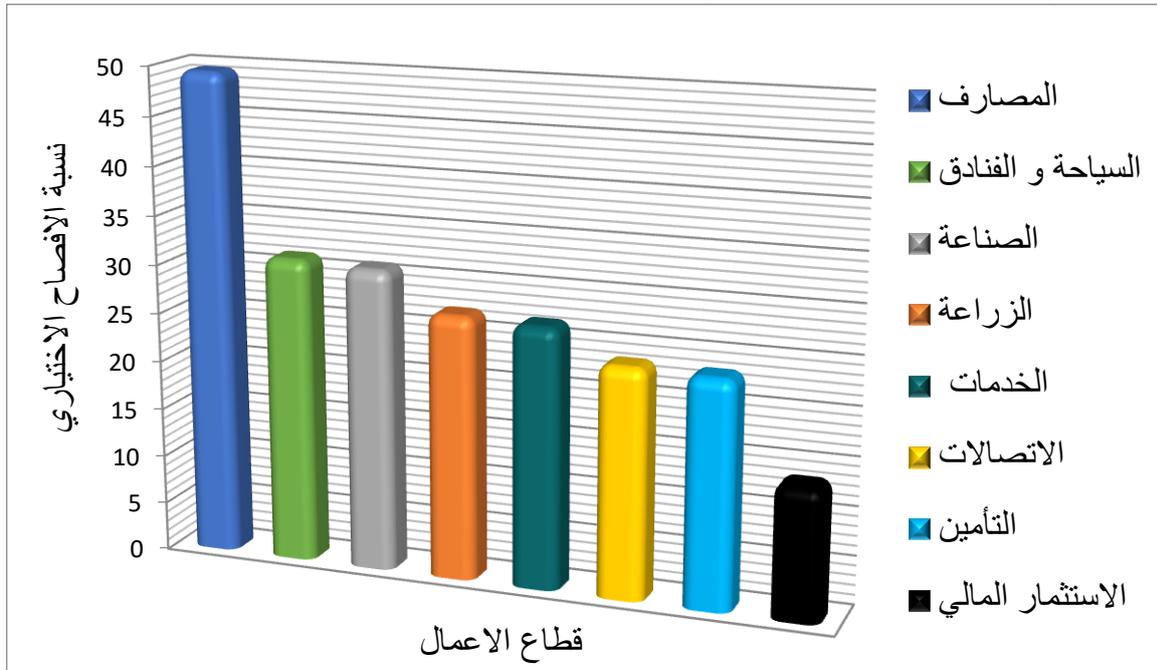
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	6801.277	7	971.611	6.876	.000
Within Groups	7064.999	50	141.300		
Total	13866.276	57			

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة F المحسوبة بلغت 6.876 وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة 4.222. مما يعني وجود فروقات ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الافصاح الاختياري للقطاعات الصناعية المختلفة، وعليه يمكن القول بقبول فرضية البحث الثانية. كما تشير نتائج اختبار الفرضية الثانية الى ان قطاع المصارف حقق اعلى نسب افصاح من بين بقية القطاعات، اذ بلغ متوسط نسبة الافصاح الاختياري (45%)، و بانحراف معياري (0.269)، مما يدل على وجود تقارب نسبي بين عدد النقاط التي حققتها المصارف، و حقق مصرف اشور اعلى نسبة في قطاع المصارف، اذ حقق (70) نقطة من اصل (110) نقطة، اي نسبة (63.6%)، في حين حقق المصرف التجاري العراقي ادنى مستوى افصاح في قطاع المصارف، اذ حقق (28) نقطة، و بنسبة (25.5%). و يعتبر قطاع المصارف من القطاعات الاكثر اهتماماً بالتقارير المالية، و الالتزام بمتطلبات الافصاح بشكل عام، كما يوجد توجه نحو تطبيق المعايير الدولية، و تمتلك المصارف رؤوس اموال كبيرة نسبياً لبقية القطاعات، و يعتبر تأثير المصارف على المجتمع اكثر خصوصاً فيما يتعلق باستقطاب الايدي العاملة، اذ تساهم هذه العوامل في زيادة الافصاح الاختياري في التقارير المالية الخاصة بالمصارف.

وجاء قطاع الاستثمار المالي في آخر الترتيب، اذ حقق متوسط نسبة افصاح (12.3%)، و بانحراف معياري (0.185)، و يتضمن قطاع الاستثمار المالي شركتين فقط هما شركة الزوراء و شركة الوئام، حيث حققت شركة الزوراء (16) نقطة، و بنسبة (14.5%) من اجمالي النقاط، اما شركة الوئام فقد حققت (11) نقطة، و بنسبة (10%). ان رؤوس الاموال المستثمرة في قطاع الاستثمار المالي هي الاقل من بين بقية القطاعات، اذا يعتبر حجم رأس المال من العوامل المؤثرة في مستوى الافصاح الاختياري. و حقق قطاع السياحة و الفنادق متوسط نسبة افصاح (28.4%) و جاء في المرتبة الثانية من بين بقية القطاعات، و بانحراف معياري (0.295). و حقق فندق المنصور (38) نقطة، و بنسبة (34.5%)، وهو بذلك يتصدر قطاع السياحة و الفنادق كأعلى نسبة افصاح، و ان ادنى مستوى افصاح في القطاع كان لشركة فنادق كربلاء، بنسبة (10%). وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة، بمتوسط نسبة

افصاح (28.1%)، و بانحراف معياري (0.339). و حققت شركة الهلال الصناعية اعلى نسبة افصاح بلغت (49.1%)، في حين حققت شركة الخياطة الحديثة ادنى مستوى افصاح في قطاع الصناعة، وبنسبة (12.7%). اما المرتبة الرابعة فكانت لقطاع الزراعة، اذا حقق القطاع متوسط نسبة افصاح بلغت (24.5%)، و بانحراف معياري قدره (0.378). و تصدرت الشركة العراقية لإنتاج البذور قطاع الزراعة، اذا حققت (41) نقطة، بنسبة (37.3%)، اما ادنى مستوى افصاح اختياري في قطاع الزراعة كان للشركة الاهلية للإنتاج الزراعي، و بنسبة (14.5%).

و حقق قطاع الخدمات متوسط نسبة افصاح بلغة (24.4%)، ليكون بذلك في المرتبة الخامسة، و بانحراف معياري (0.471)، و حققت كل من شركتي البادية و بغداد للنقل العام اعلى نسبة افصاح في قطاع الخدمات بواقع (43) نقطة، و بنسبة (39.1%)، اما ادنى مستوى افصاح في قطاع الخدمات حققتة شركة النخبة للمقاولات العامة، اذا حققت (10.9%)، و من الجدير بالذكر ان شركتي البادية و بغداد من القطاع المختلط و تخضعان لتدقيق ديوان الرقابة المالي الاتحادي، و هذا ما سنقوم بتحليله بشكل اكثر تفصيلاً في الفقرات القادمة. اما المرتبة السادسة فكانت لقطاع الاتصالات، و بمتوسط نسبة افصاح اختياري (21.4%)، و بانحراف معياري (0.391). و يتضمن قطاع الاتصالات شركتين فقط هما شركتي الختام و اسياسل، حيث حققت شركة اسياسل نسبة افصاح (28.2%)، اما شركة الختام فقد حققت نسبة (14.5%). وجاء قطاع التأمين في المرتبة السابعة من بين بقية القطاعات، اذا حقق متوسط نسبة افصاح بلغت (21.1%). و بانحراف معياري (0.186). اما اعلى نسبة افصاح تحققت من قبل شركة الخليج و بنسبة (25.5%)، في حين حققت شركة دار السلام (16.4%) و كانت هي الاقل بين الشركات في القطاع. و يوضح الشكل الاتي مستويات الافصاح الاختياري لكل قطاع:



شكل (1) متوسط الافصاح الاختياري لكل قطاع

نتائج اختبار الفرضية الثالثة (نتائج قياس الإفصاح الاختياري حسب المحور)  
تنص الفرضية الثالثة على الآتي:

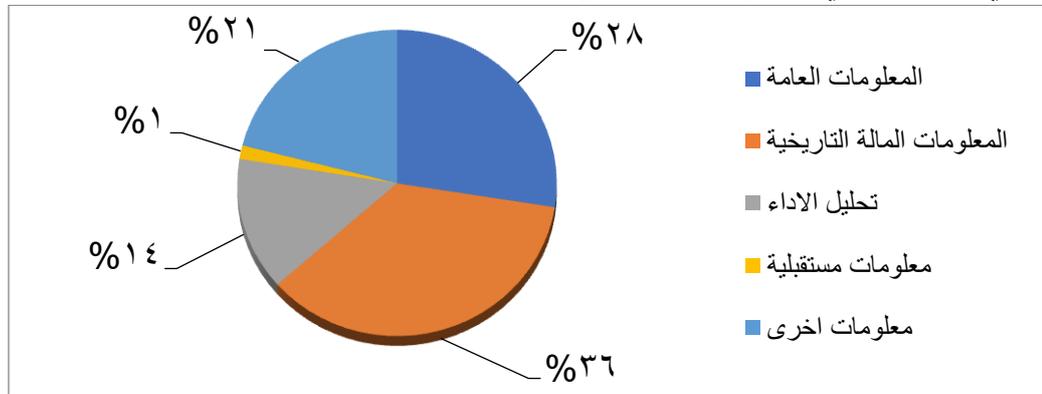
هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات الإفصاح الاختياري في شركات العينة تبعاً لطبيعة الإفصاح

لاختبار هذه الفرضية تم اعتماد اختبار one way Anova لاختبار الفرق بين متوسطات القطاعات الصناعية لشركات العينة. والجدول الآتي يبين نتائج اختبار One way Anova لشركات العينة:

جدول (8): نتائج اختبار التباين للفرضية الثالثة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	13759.609	48	286.659	24.187	.000
Within Groups	106.667	9	11.852		
Total	13866.276	57			

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة F المحسوبة بلغت 24.187 وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة 5.406. مما يعني وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين متوسطات الإفصاح الاختياري تبعاً لمحاور الإفصاح المختلفة، وعليه يمكن القول بقبول فرضية البحث الثالثة. وفي هذا السياق تشير نتائج اختبار الفرضية الثالثة الى ان الشركات افصحت عن المعلومات الواردة في محور المعلومات المالية التاريخية بشكل اكثر من بقية المحاور و بنسبة (36%)، اما محاور المعلومات المستقبلية و تحليل الاداء و المعلومات الاخرى و المعلومات العامة فكانت نسب الإفصاح عنها (14%، 21%، 28% على التوالي. والشكل الآتي يوضح نسب الإفصاح لكل محور نسبياً للمحاور الاخرى:



شكل (2) مستوى الإفصاح لكل محور نسبياً للمحاور الاخرى

وتدل هذه النتائج على توجه اهتمام الشركات نحو الإفصاح عن الايضاحات الاضافية التي تفسر المعلومات الواردة في التقرير المالي الخاصة بالسنة. وبلغ متوسط الإفصاح عن المعلومات العامة (28%) من اجمالي عدد فقرات المعلومات الواردة في المحور و البالغة (22) فقره، كما بلغ متوسط الإفصاح عن محور المعلومات الاخرى (21%) من اجمالي المعلومات الواردة في المحور و البالغة (22) فقره، و بانحراف معياري (0.518). ويحتوي هذا المحور على معلومات تصف المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية، والتي تنال اهتمام المصارف اكثر من بقية القطاعات. وبلغ متوسط الإفصاح عن المعلومات الواردة في محور تحليل الاداء (14%) من اجمالي عدد فقرات المعلومات

الواردة في المحور والبالغة (25)، وبانحراف معياري (0.646). وتصدر قطاع المصارف والزراعة اعلى مستوى افصاح اختياري من بين بقية القطاعات. وجاء محور المعلومات المستقبلية اخيراً، و بنسبة بلغة (1 %) من اجمالي المعلومات الواردة في المحور و البالغة (19) فقره، و بانحراف معياري (0.89)، مما يشير الى ضعف الاهتمام في المعلومات التي توضح خطط الشركة و اهدافها و توقعاتها حول المخرجات و المدخلات، و ان ما يفسر ضعف الاهتمام في هذا الجانب هو كون المعلومات المستقبلية و المخططة تعتبر التزاماً على الوحدة، و انها مسؤولة عن اي انحرافات في الاداء الفعلي. و لم يفصح قطاعي الخدمات و الاستثمار المالي عن اي معلومة مستقبلية.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة (قياس الافصاح الاختياري وفقاً لنوع الملكية)

تنص الفرضية الرابعة على الاتي:

**هنالك فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الافصاح الاختياري في شركات العينة تبعاً لنوع الملكية (خاص، مختلط)**

لاختبار هذه الفرضية تم اعتماد اختبار t لاختبار الفرق بين متوسطات مجموعتي الشركات ذات الملكية الخاصة والشركات ذات الملكية المختلطة. ويستخدم هذا الاختبار لاختبار الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين، ويتم قبول الفرضية فيه عندما تكون قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والجدول الاتي يبين نتائج اختبار t لشركات العينة:

جدول (9): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
Equal variances assumed	15.719	.000	.291	56	.772	1.26316	4.34376	-7.43843	9.96475
Equal variances not assumed			.352	55.921	.726	1.26316	3.58694	-5.92256	8.44888

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة t المحسوبة بلغت 0.772 وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة 2.004. مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الإفصاح الاختياري للشركات ذات الملكية الخاصة والشركات ذات الملكية المختلطة، وعليه يمكن القول بعدم قبول فرضية البحث الرابعة. كما تبين نتائج التحليل الاحصائي بان عدد شركات القطاع المختلط (19) شركة، شكلت نسبة (32.8%) من العينة. و تخضع هذه الشركات للتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي، و تظهر لمست الديون واضحة من خلال زيادة الضغط على الشركات نحو زيادة الإفصاح بشكل عام و الإفصاح الاختياري بشكل خاص في التقارير المالية التي تخضع لتدقيقه، اذ تصدرت شركات القطاع المختلط كافة قطاعات الاعمال التي تواجدت فيها من حيث نسبة الإفصاح الاختياري، و من الجدير بالذكر ان عدد صفحات التقرير الكلي لشركات القطاع الاشتراكي يزيد بنسبة (100%) عن شركات القطاع العام، و تحتوي التقارير المالية لتلك الشركات على معلومات اختيارية تفصيلية عن التغيرات و الانحرافات التي تحصل في البنود المهمة، كبنود المصاريف و الإيرادات المختلفة، و تحليل اكثر تفصيلاً عن الوضع المالي للشركة. و بلغ متوسط نسبة الإفصاح بين شركات القطاع المختلط (33.2%)، و بانحراف معياري (0.174)، و هذا ما يدل على وجود تقارب في نسب الإفصاح بين الشركات التي تنتمي للقطاع المختلط.

#### المبحث الرابع - الاستنتاجات والتوصيات

##### الاستنتاجات

- توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات نلخص أبرزها بالنقاط الآتية:
1. يتأثر مستوى الإفصاح عن البنود الاختياري في التقارير المالية بالعديد من العوامل، منها الوضع المالي للشركة، حوكمة الشركات، حجم و عمر الشركة، الديون، العقوبات التنظيمية، رأي المدقق، مدى تطور السوق و درجة المنافسة.
  2. تتضح أهمية الإفصاح الاختياري من خلال مساهمته في رفع كفاءة السوق و تقليل تكاليف الوكالة، و تحقيق تماثل المعلومات، كذلك مساهمته في جذب الاستثمارات مما ينعكس على تقليل كلفة رأس المال.
  3. الالتزام بمتطلبات الإفصاح الالزامي من الصعب ان يتم دون الإفصاح عن المعلومات الاختيارية، كالتعليق و التوضيح التفصيلي للكشوفات، اذا ان الكشوفات الالزامية يصعب فهمها بشكل كامل دون الاخذ بنظر الاعتبار التفاعل بين الإفصاح الالزامي و الاختياري.
  4. ضعف الاهتمام بالإفصاح الاختياري، من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اذ بلغت متوسط نسبة الإفصاح عن البنود الاختيارية (31.6%)، و هي نسبة ضعيفة.
  5. بلغ الانحراف المعياري في مستوى الإفصاح الاختياري (0.44)، و يعود هذا التباين لاختلاف حجم الشركات و طبيعة التعليمات السائدة في كل قطاع و حجم نشاط الشركة.

6. يعد قطاع المصارف من القطاعات الأكثر نشاطاً، و يمتلك الجزء الأكبر من رؤوس الاموال في السوق، و يتسم بالتوجه نحو تطبيق المعايير الدولية، وهذا ما يبرر انه أكثر القطاعات اهتماماً بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية.
7. ان قطاع الاستثمار المالي هو الاقل اهتماماً بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية، و هو القطاع الاقل نشاطاً من بقية القطاعات، كما انه يمتلك الحجم الاقل من رؤوس الاموال الموجودة في السوق.
8. يلعب ديوان الرقابة المالية الاتحادي دوراً مهماً في الضغط على شركات القطاع المختلط نحو الإفصاح عن المزيد من المعلومات، لذلك تهتم شركات الملكية المختلطة بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية بشكل أكثر من شركات الملكية الخاصة.
9. تهتم الشركات بالإفصاح عن المعلومات ذات الطبيعة المالية التاريخية أكثر من غيرها من المعلومات.
10. تتجنب الشركات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية كونها تمثل التزاماً عليها، لذلك يُلاحظ قلة الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية الاختيارية.

#### التوصيات

- بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج يوصي الباحث بما يأتي:
1. ضرورة اهتمام الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بمفهوم الإفصاح الاختياري، و عرض بنوده في التقارير المالية، لما له من اهمية في التأثير على قرارات المستخدمين، و جذب الاستثمارات.
  2. العمل على تحويل ما يمكن من معلومات الإفصاح الاختياري، ليكون الإفصاح عنها إلزامياً حسب القوانين و التشريعات.
  3. زيادة اهتمام مدققي الحسابات الخارجيين على غرار ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالضغط نحو الإفصاح عن المعلومات الاختيارية التي يمكن الإفصاح عنها، من خلال مراجعتها و تدقيقها حتى يمكن الوثوق بها، و لاضفاء صفة الازام عليها.
  4. لمساعدة الشركات الاقتصادية العراقية على توفير تقارير مالية تحتوي على افصاح كافي، فمن الضروري ادراج فقرات ارشادية واضحة في القاعدة رقم (6) و (10) عن ماهية المعلومات الاختيارية و اهمية الإفصاح عنها و كيفية الإفصاح عنها.
  5. ضرورة اجراء ندوات تعريفية لأعضاء مجلس إدارة الشركات لغرض تعريفهم بأهمية الإفصاح الاختياري.
  6. دعوة الاكاديميين و المتخصصين في مجال المحاسبة للبحث في موضوع الإفصاح الاختياري، و دراسة العوامل المؤثرة عليه، ليصبح بالإمكان التعرف بشكل اكثر على خصائص و سمات الإفصاح الاختياري في البيئة العراقية.

## المصادر

### المصادر العربية

1. الدباغ ، أيوب و ابراهيم ، ليث خليل، (2014)، دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية و مدى تأثيره بتطبيق آليات الحوكمة ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، قسم المحاسبة.
2. حدوحه ، حسين احمد و حمادة ، رشا أنور، (2014)، دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 30 ، العدد الثاني.
3. زيود ، محمد العثمان و لطيف ، ريم علي عيسى ، (2011)، مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 33 ، العدد 3.
4. الشلاحي ، بندر مرزوق ، (2012)، تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط.
5. عفيفي، هلال عبد الفتاح، (2008)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية؛ م 30 ، ع 1.
6. الغبان، ياسين، صبري، ثائر و احمد، سناء، (2007)، الإفصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية العراقية، جامعة بغداد، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2007.
7. مارق ، سعد محمد ، (2009)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ، جامعة الملك خالد ، أبها ، المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة ، م 23ع 1 ، ص : 131-174.
8. محمود، بكر ابراهيم، اجراءات، (2007) ، القياس و الإفصاح المحاسبي الدولية عن الملكية الفكرية و مدى امكانية تطبيقها في البيئة العراقية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم المحاسبة.

### المصادر الأجنبية

9. Alfaraih , M. , & Alanezi , F. ,2011, **DOES VOLUNTARY DISCLOSURE LEVEL AFFECT THE VALUE RELEVANCE OF ACCOUNTING INFORMATION?** , The Public Authority for Applied Education and training Kuwait.
10. Al-Razeen, A., & Karbhari, Y. (2004). **Interaction between compulsory and voluntary disclosure in Saudi Arabian corporate annual reports**, Managerial Auditing Journal, 19(3), pp. 351-360. <http://dx.doi.org/10.1108/02686900410524364>.
11. Barac , Z. , Granic , M. , & Vuko , T. ,(2012), **The Determinants of Voluntary Disclosure in Croatia** , World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering.
12. Binh , T. , (2012), **Voluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non Financial Listed Companies: The Case of Vietnam** , Graduate School of



- Business Administration, Kobe University , Journal of Applied Economics and Business Research JAEBR, 2(2): 69-90 (2012) .
13. Chen, D.H., Fan, J.P.H., & Wong, T.J. (2003). **Do Politician Jeopardize Professionalism? Decentralization and the Structure of Chinese Corporate Boards.** Working Paper, Department of Accounting, Hong Kong University of Science and Technology.
  14. FASB, (2000) **Issues Report on Voluntary Disclosures, Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosures,** [http://www.fasb.org/jsp/FASB/FASBContent\\_C/NewsPage&cid=900000004046](http://www.fasb.org/jsp/FASB/FASBContent_C/NewsPage&cid=900000004046)
  15. FASB. (2001). **Improving business reporting insights into enhancing voluntary disclosure. Steering Committee Report Business Reporting Research project.**
  16. Graham, J.R., Harvey, C.R., & Rajgopal, S. (2005). **The economic implications of corporate financial reporting, Journal of Accounting and Economics**, 40, pp. 3–37. <http://dx.doi.org/10.1016/j.jacceco.2005.01.002>.
  17. Hammami , H. & Helmi , M. , (2009), **Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar**, Department of Accounting and Information Systems, College of Business and Economics, Qatar University, PO Box 2713, Qatar , *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting* 25 (2009) 255–265 .
  18. Hossain , D. , Khan , A. , & Yasmin , I. , (2004), **The Nature of Voluntary Disclosures on Human Resource in the Annual Reports of Bangladeshi Companies** , University of Dhaka Bangladesh , Published in Dhaka University Journal of Business Studies, Vol. XXV, No.1, June, 2004, pp. 221-231. Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1289310> .
  19. Jullobol, n. , & sartmoot, s. ,2015, **the effect of firm performance on voluntary disclosure in annual reports: a case study of technology industry in the stock exchange of Thailand**, Thailand.
  20. Kumar, G., Wilder, W. M., & Stocks, M. H. , (2008) , **Voluntary accounting disclosures by US-listed asian companies**, *Journal of International Accounting Research*, 7(1),25–50.
  21. Lan , Y. , Wang , L. , & Zhang , X. , (2013), **Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market** , *China Journal of Accounting Research* 6 (2013) 265–285 , journal homepage: [www.elsevier.com/locate/cjar](http://www.elsevier.com/locate/cjar)
  22. Lan , Y. , Wang , L., & Zhang , X. , (2013), **Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market** , *China Journal of Accounting Research* 6 (2013) 265–285 , journal homepage: [www.elsevier.com/locate/cjar](http://www.elsevier.com/locate/cjar)
  23. Liu, x., ming, l. , & zhang, c. , (2009), **a case study of voluntary disclosure by chinese enterprises**, Faculty of Business Administration, University of Macau Avenida Padre Tomás Pereira, Taipa, Macau, China.
  24. Nanda , D. , Francis , J. , & Olsson , P. , (2007), **Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Cost of Capital** , Article in *Journal of Accounting Research*.